خادم الحرمين وولي عهده يتبرعان بـ 70 مليون ريال للحملة الوطنية للعمل الخيري عبر منصة «إحسان»

الرياض ـ وكالات: قدّم خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، تبرعين سخيين للحملة الوطنية للعمل الخيري عبر منصة «إحسان» في نسختها الخامسة، التي انطلقت مساء أمس الأول، من خادم الحرمين الشريفين بمبلغ 40 مليون ريال، ومن سمو ولي العهد بمبلغ 30 مليون ريال.

وقالت وكالة الانباء السعودية الرسمية (واس): يأتي هذان التبرعان امتدادا للدعم السخي غير المحدود من القيادة الرشيدة للعمل الخيري في المملكة والحث عليه ومنها الحملة الوطنية للعمل الخيري عبر منصة «إحسان» وذلك منذ انطلاقتها عام 2021 حتى اليوم، التي تحظى بموثوقية وشفافية عاليتين في استقبال وإيصال التبرعات إلى مستحقيها بطرق تقنية عالية الدقة تضمن يسر وسهولة عمليات التبرع بما يكفل دعم قيم الترابط المجتمعي خاصة في شهر رمضان الذي يتضاعف فيه الأجر من الله عز وجل ويزداد فيه إقبال المحسنين على العمل الخيري والإحسان.

وبهذه المناسبة، رفع رئيس اللجنة الإشرافية للمنصة الوطنية للعمل الخيري (إحسان) د.ماجد بن عبدالله القصبي شكره وامتنانه لخادم الحرمين وسمو ولي عهده على التبرعين السخيين، معربا عن اعتزازه بجزيل عطاء ولاة الأمر ودعمهم المتواصل لكل عمل خيري، مما يجسد معاني التكافل المجتمعي في أبهى صوره إلى جانب تزامنها مع شهر البذل والبر والإحسان.

وتواصل منصة إحسان استقبال تبرعات المحسنين من الأفراد والجهات من القطاعات الحكومية والخاصة وغير الربحية طيلة مدة الحملة خلال شهر رمضان الكريم وذلك عبر تطبيق وموقع المنصة، بالإضافة إلى الرقم الموحد 8001247000 والحسابات البنكية المخصصة.

وتحظى منصة إحسان بدعم من الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا)، تمكينا مستمرا من القيادة الرشيدة لدعم عملها وفق حوكمة متينة تشرف عليها 13 جهة حكومية كلجنة إشرافية، كما تعمل بشكل تقني متقدم يسهم في تسهيل عمليات التبرع وسرعة وصولها إلى مستحقيها بكل يسر وأمان، فضلا عن أن المنصة تخضع لإشراف لجنة شرعية تتأكد من امتثال أعمال المنصة إلى أحكام الشريعة الإسلامية.

خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز

صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ولي العهد رئيس مجلس الوزراء السعودي

أكد دعمه للخطة العربية المعتمدة في «قمة القاهرة»: مستقبل قطاع غزة يجب أن يكون في سياق الدولة الفلسطينية الموحدة وتنفيذ حل الدولتين

«الوزاري الخليجي»: الثروات الطبيعية في المنطقة المغمورة المقسومة المحاذية للمنطقة المقسومة السعودية ـ الكويتية ملكية مشتركة

وزير دولة بوزارة الخارجية الإماراتية خليفة شاهين المرر ووزير الخارجية بمملكة البحرين د.عبداللطيف الزياني وصاحب السمو الأمير فيصل بن فرحان وزير الخارجية السعودي وبدر بن حمد البوسعيدي وزير الخارجية بسلطنة عمان وسلطان بن سعيد المريخي وزير الدولة للشؤون الخارجية القطري ورئيس الدورة الحالية للمجلس الوزاري وزير الخارجية عبدالله اليحيا وجاسم البديوي الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

عواصم ـ وكالات: جدد المجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، التأكيد على أن حقل الدرة يقع بأكمله في المناطق البحرية لدولة الكويت، وأن ملكية الثروات الطبيعية في المنطقة المغمورة المقسومة المحاذية للمنطقة المقسومة السعودية ـ الكويتية، بما فيها حقل الدرة بكامله، هي ملكية مشتركة بين المملكة العربية السعودية ودولة الكويت فقط، ولهما وحدهما كامل الحقوق لاستغلال الثروات الطبيعية في تلك المنطقة، وفقا لأحكام القانون الدولي واستنادا إلى الاتفاقيات المبرمة والنافذة بينهما، وأكد على رفضه القاطع لأي ادعاءات بوجود حقوق لأي طرف آخر في هذا الحقل أو المنطقة المغمورة المحاذية للمنطقة المقسومة بحدودها المعينة بين المملكة العربية السعودية ودولة الكويت.

جاء ذلك في البيان الختامي الصادر عن المجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورته الـ 163 الذي عقد في مكة المكرمة.

وقال البيان: عقد المجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية دورته الثالثة والستين بعد المائة في يوم الخميس 6 رمضان 1446هـ الموافق 6 مارس 2025م، في المملكة العربية السعودية، بمدينة مكة المكرمة، برئاسة عبدالله اليحيا وزير الخارجية بدولة الكويت، رئيس الدورة الحالية للمجلس الوزاري، وبمشاركة سمو الشيخ محمد بن عبدالرحمن بن جاسم آل ثاني رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية بدولة قطر وسمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الاماراتي، ود.عبداللطيف بن راشد الزياني وزير الخارجية بمملكة البحرين، وصاحب السمو الأمير فيصل بن فرحان بن عبدالله وزير الخارجية بالمملكة العربية السعودية، وبدر بن حمد البوسعيدي وزير الخارجية بسلطنة عمان. وشارك في الاجتماع الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية جاسم محمد عبدالله البديوي.

ورحب المجلس الوزاري بالاتفاقية الثنائية للترتيبات المالية التي وقعها الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية واليمن لاستئناف إطلاق تمويلات دولة الكويت لبرامج التنمية في اليمن.

كما رحب المجلس الوزاري باستئناف أعمال اجتماعات اللجنة الفنية والقانونية الكويتية العراقية المشتركة لترسيم الحدود البحرية لما بعد العلامة 162، وحث المجلس الجانب العراقي على استمرار أعمال اللجنة المشتركة إلى حين الانتهاء من أعمالها.

وشدد المجلس الوزاري على أهمية احترام العراق لسيادة دولة الكويت ووحدة أراضيها والالتزام بالتعهدات والاتفاقيات الثنائية والدولية وكل قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وخاصة قرار مجلس الأمن رقم 833 (1993م) بشأن ترسيم الحدود الكويتية ـ العراقية البرية والبحرية.

وأكد المجلس الوزاري على دعم قرار مجلس الأمن رقم 2732 (2024) وعلى أهمية ضمان استمرار متابعة مجلس الأمن لتطورات ومستجدات ملف الأسرى والمفقودين الإنساني وملف الممتلكات الكويتية بما في ذلك الأرشيف الوطني.

وفي العمل الخليجي المشترك، أكد المجلس الوزاري حرصه على قوة وتماسك مجلس التعاون، ووحدة الصف بين أعضائه، وتحقيق المزيد من التنسيق والتكامل والترابط في جميع الميادين، بما يحقق تطلعات مواطني دول المجلس، مؤكدا على وقوف دوله صفا واحدا في مواجهة أي تهديد تتعرض له أي من دول المجلس.

وجدد المجلس الوزاري مواقفه الثابتة وقراراته السابقة بشأن إدانة استمرار احتلال إيران للجزر الثلاث «طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى» التابعة للإمارات العربية المتحدة، مجددا التأكيد على: دعم حق السيادة للإمارات العربية المتحدة على جزرها الثلاث، وعلى المياه الإقليمية والإقليم الجوي والجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة للجزر الثلاث باعتبارها جزءا لا يتجزأ من أراضي الإمارات العربية المتحدة. واعتبار أن أي قرارات أو ممارسات أو أعمال تقوم بها إيران على الجزر الثلاث باطلة وملغاة ولا تغير شيئا من الحقائق التاريخية والقانونية التي تجمع على حق سيادة الإمارات العربية المتحدة على جزرها الثلاث. ودعوة إيران للاستجابة لمساعي الإمارات العربية المتحدة لحل القضية عن طريق المفاوضات المباشرة أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية.

وأدان المجلس الوزاري استمرار الحكومة الإيرانية ببناء منشآت سكنية استعمارية غير شرعية لتوطين الإيرانيين في الجزر الإماراتية الثلاث المحتلة من قبل إيران، والمواقف والإجراءات التصعيدية التي قامت بها السلطة الإيرانية. وبخصوص القضية الفلسطينية، أكد وقوف دول المجلس إلى جانب الشعب الفلسطيني في قطاع غزة ومحيطها، وإنهاء الحصار المفروض على القطاع، ورفع المعاناة عن الشعب الفلسطيني، وضمان تأمين وصول المساعدات الإنسانية والإغاثية والاحتياجات الأساسية لسكان غزة، مطالبا بحماية المدنيين والامتناع عن استهدافهم والامتثال والالتزام بالقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني دون استثناء.

وأشاد المجلس الوزاري بنتائج القمة العربية غير العادية «قمة فلسطين» التي عقدت في الرابع من مارس الجاري في القاهرة، لبحث التطورات الخطيرة التي شهدتها القضية الفلسطينية خلال الآونة الأخيرة، مؤكدا على ما ورد في البيان الصادر عن القمة، ودعمه للخطة الفلسطينية المصرية العربية المعتمدة من القمة التي عقدت الثلاثاء الماضي في القاهرة، مشددا على أن مستقبل قطاع غزة يجب أن يكون في سياق الدولة الفلسطينية الموحدة وتنفيذ حل الدولتين.

ورحب المجلس بقرار القمة بعقد مؤتمر دولي للتعافي وإعادة الإعمار في قطاع غزة وحث المجتمع الدولي والدول الشقيقة والصديقة كافة على المشاركة الفاعلة والسخية في مؤتمر المانحين لإعادة الإعمار المقرر عقده في أقرب فرصة.

ونوه المجلس الوزاري بالجهود التي تبذلها دول مجلس التعاون والدول العربية على الصعيد السياسي لوقف الاعتداءات الإسرائيلية على قطاع غزة والمساعدات الإنسانية والإغاثية المقدمة من دول مجلس التعاون إلى قطاع غزة.

وأكد أهمية ما ورد في بيان القمة العربية غير العادية (قمة فلسطين) بشأن نشر قوات حماية وحفظ سلام دولية في الأراضي الفلسطينية بغزة والضفة الغربية بقرار من مجلس الأمن.

كما أكد دعم جهود التحالف الدولي لتنفيذ حل الدولتين ودعم جهود المملكة العربية السعودية بالمشاركة مع مملكة النرويج والاتحاد الأوروبي لوضع جدول زمني لتجسيد الدولة الفلسطينية المستقلة وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي. وأكد وقوف مجلس التعاون إلى جانب الشعب الفلسطيني الشقيق في قطاع غزة ومحيطه وإنهاء الحصار المفروض على القطاع ورفع المعاناة عن الشعب الفلسطيني.

أكدت دعم جهود التحالف الدولي لتنفيذ حل الدولتين برئاسة السعودية

«التعاون الإسلامي»: استئناف عضوية سورية واعتماد الخطة العربية المقدمة من مصر بشأن غزة

جدة ـ وكالات: أعلنت منظمة التعاون الإسلامي أمس استئناف عضوية سورية في المنظمة واعتماد الخطة العربية المقدمة من مصر بالتنسيق الكامل مع فلسطين والدول العربية التي تم اعتمادها خلال القمة العربية الطارئة التي عقدت مؤخرا بالقاهرة بشأن التعافي المبكر وإعادة إعمار غزة.

جاء ذلك في قرار اعتمده وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي عقب اجتماع وزاري استثنائي عقد بمقر المنظمة في جدة. ورحب القرار بعقد مؤتمر دولي في القاهرة في أقرب وقت للتعافي وإعادة الإعمار في قطاع غزة بالتعاون مع فلسطين والأمم المتحدة حاثا المجتمع الدولي على المشاركة فيه للتسريع في تأهيل القطاع فيما دعا إلى إنشاء صندوق دولي لرعاية أيتام قطاع غزة بالتعاون مع الأمم المتحدة.

وأكد التمسك بالسلام العادل والدائم والشامل في الشرق الأوسط كخيار استراتيجي يقوم على انسحاب قوات الاحتلال الإسرائيلي الكامل من جميع الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967 بما يشمل قطاع غزة والضفة الغربية بما فيها القدس الشريف.

وشدد على ضرورة إلزام الاحتلال الاسرائيلي بتنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار الدائم والمستدام في قطاع غزة المعلن عنه بتاريخ 15 يناير الماضي بوساطة مشتركة من قطر ومصر والولايات المتحدة وصولا إلى الوقف الدائم والشامل للعدوان الإسرائيلي وتسهيل عودة النازحين إلى منازلهم وانسحاب قوات الاحتلال وفتح جميع المعابر وضمان إيصال المساعدات الإنسانية بشكل كاف إلى جميع أنحاء قطاع غزة.

وأكد الرفض المطلق والتصدي الحازم للخطط الرامية إلى تهجير الشعب الفلسطيني فرادى او جماعات داخل أرضهم أو خارجها او التهجير القسري او النفي والترحيل بأي شكل من الأشكال وتحت أي ظرف أو مبرر.

وطالب بوقف جميع سياسات وإجراءات الضم والاستيطان غير الشرعي وهدم المنازل ومصادرة الأراضي وتدمير البنى التحتية والاقتحامات العسكرية الإسرائيلية للمخيمات والمدن الفلسطينية.

وأكد دعم رؤية الرئيس الفلسطيني محمود عباس بشأن أهمية تحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية على قاعدة الالتزام بمنظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

ودعا إلى مساندة حق فلسطين في نيل العضوية الكاملة في الأمم المتحدة وأجهزتها، مثمنا مواقف الدول التي اعترفت بدولة فلسطين.

وأكد دعم جهود التحالف الدولي لتنفيذ حل الدولتين برئاسة السعودية باعتبارها رئيسا للجنة العربية الإسلامية المشتركة بشأن غزة والاتحاد الأوروبي والنرويج والمشاركة الفاعلة في المؤتمر الدولي لتسوية القضية الفلسطينية وتنفيذ حل الدولتين برئاسة السعودية وفرنسا والمقرر عقده في مقر الأمم المتحدة بنيويورك في يونيو المقبل. وأشاد بعمل اللجنة الوزارية العربية الإسلامية المشتركة برئاسة السعودية ويدعوها لمواصلة عملها وتكثيف جهودها من أجل إيصال المواقف الإسلامية والعربية لكل دول العالم والمنظمات الدولية من أجل شرح الخطة العربية لإعادة إعمار قطاع غزة مع التمسك بحق الشعب الفلسطيني بالبقاء على أرضه وحقه في تقرير مصيره.

وأكد ضرورة تطبيق اتفاق وقف إطلاق النار في لبنان بجميع بنوده والالتزام بقرار مجلس الأمن رقم 1701 من دون أي اجتزاء وإدانة خروقات الاحتلال الإسرائيلي لهما.

ودان اعتداءات الاحتلال الإسرائيلي على سورية والتوغل داخل أراضيها والذي يعد خرقا فاضحا للقانون الدولي وعدوانا على سيادة سورية وتصعيدا خطيرا يزيد من التوتر والصراع مطالبا المجتمع الدولي ومجلس الأمن بالتحرك الفوري لتطبيق القانون الدولي على الاحتلال الإسرائيلي ووقف عدوانه والانسحاب من الأراضي السورية التي احتلها.

الاجتماع الاستثنائي لوزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي في جدة (واس)